



ملحق - أ: المنهجية

يعتمد مسح الموازنة المفتوحة على استبانة مفصلة، قصد منها جمع مجموعة من البيانات المقارنة التي تتعلق بمدى التوفر الجماهيري لمعلومات الموازنة وممارسات موازنة أخرى قابلة للحساب في 85 دولة. (الاستبانة متوفرة على الموقع الإلكتروني www.openbudgetindex.org). وهي تشكل دليلاً إرشادياً لباحثي المجتمع المدني من كل دولة خلال كل من المراحل الأربعة لعملية الموازنة، والتي تساعد في تقييم المعلومات التي ينبغي توفيرها للجمهور في كل مرحلة. كما تقوم أيضاً بتحديد وتقييم ممارسات الموازنة القابلة للحساب خلال كل مرحلة من مراحل سنة الموازنة.

تحتوي الاستبانة على ما مجموعه 123 سؤالاً، تم وضع إجابات 91 سؤالاً منها لتقييم مدى وصول الجمهور إلى معلومات الموازنة بحيث تشكل في النهاية مؤشر الموازنة المفتوحة. أما الـ 32 سؤالاً المتبقية، فتغطي مواضيع تتعلق بفرص المشاركة العامة في عملية الموازنة، وتقيس قدرة مؤسسات الرقابة الرئيسية الحكومية على اختبار مصداقية السلطة التنفيذية.

تتكون الاستبانة من أسئلة من نوع الاختيار من متعدد، وأسئلة مقالية مفتوحة حول كيفية نشر وثائق الموازنة، وهي تصنف الأسئلة إلى ثلاث أقسام: (1) نشر معلومات الموازنة، (2) خطة السلطة التنفيذية للموازنة السنوية المقدمة إلى المجلس التشريعي (الأسئلة 1-55)، كما توفر معلومات أخرى تساهم في تحليل سياسات وممارسات الموازنة (الأسئلة 56-65)، و(3) المراحل الأربعة لعملية الموازنة (الأسئلة 66-123).

استبانة الموازنة الموحدة

القسم الأول: توفر وثائق الموازنة

- جدول 1: سنة وثائق الموازنة المستخدمة في ملء الاستبانة
- جدول 2: وثائق الموازنة الرئيسية المستخدمة: العناوين الكاملة ومواقع الإنترنت
- جدول 3: توزيع وثائق تتعلق بخطة الهيئة التنفيذية للموازنة
- جدول 4: توزيع الموازنة قيد التنفيذ وتقارير أخرى

القسم الثاني: مشروع موازنة الهيئة التنفيذية

- تقديرات تخص سنة الموازنة وما بعدها
- تقديرات تخص السنوات التي تسبق سنة الموازنة
- درجة الشمولية
- نص الموازنة ومراقبة الأداء
- معلومات أساسية إضافية تخص تحليل ومراقبة الموازنة

القسم الثالث: عملية الموازنة

- صياغة الهيئة التنفيذية للموازنة
- موافقة الهيئة التشريعية على الموازنة
- تنفيذ الهيئة التنفيذية للموازنة
- تقرير نهاية السنة وهيئة التدقيق والرقابة العليا

تقيم الأسئلة المعلومات المتوفرة للجمهور، والتي تصدرها الحكومة المركزية، ولكنها لا تتناول توفر المعلومات على المستوى الفرعي، وتستنتق غالبية الأسئلة ما يحدث على مستوى الممارسة، بدلاً من السؤال عن المتطلبات التي ربما توجد في القانون. وقد تمت صياغة جميع الأسئلة بحيث تحيط بالظواهر التي تمكن ملاحظتها بسهولة. وقد طلب إلى الباحثين الذين يملؤون الاستبانة والمراجعين المخولين الذين عقبوا عليها توفير أدلة على إجاباتهم. وجاءت الأدلة على شكل إحالات مرجعية إلى وثيقة موازنة، أو قانون، أو وثيقة عامة أخرى، أو تصريح علني لمسؤول حكومي، أو إجراء مقابلات مباشرة وجهاً لوجه مع مسؤول حكومي أو أي طرف مطلع آخر.

لم يكن القصد من الأسئلة تقييم نوعية أو صدقية المعلومات التي قد توفرها الحكومة. فمثلاً، لا تفحص الأسئلة إذا كان قد تم حذف أو حجب المعلومات الخاصة بمصاريف الحكومة أو عوائدها أو ديونها قد تم بشكل غير قانوني، ولا تقييم الأسئلة أيضاً موثوقية التنبؤ حول الاقتصاد الكلي أو الفرضيات الاقتصادية المستخدمة في تقديرات موازنة الدولة.

تركز العديد من الأسئلة على محتويات ودقة توقيت صدور ثمانية وثائق موازنة رئيسية، والتي ينبغي لكل الدول أن تصدرها، وفقاً لمعايير الممارسة الجيدة والمقبولة بشكل عام في الإدارة المالية للقطاع العام، وتشبه العديد من هذه المعايير تلك التي طورتها منظمات دولية، مثل ميثاق الممارسات الجيدة للشفافية المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، وأفضل الممارسات وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية وشفافية الموازنة، " إعلان ليما للإرشادات الخاصة بمبادئ التدقيق" الصادر عن المنظمة الدولية لهيئات التدقيق والرقابة العليا التابعة للأمم المتحدة (INTOSAI). والمنظمة الدولية لهيئات التدقيق والرقابة العليا التابعة للأمم المتحدة هي منظمة متخصصة بهيئات التدقيق والرقابة العليا الوطنية، التي أسستها الأمم المتحدة من أجل تقاسم المعلومات والتجارب المتعلقة بالتدقيق ومراقبة القطاع العام.

تكمن قوة هذه الخطوط الإرشادية العريضة، مثل قانون الشفافية المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي وإعلان ليما، في قابليتها للتطبيق عالمياً في أنظمة الموازنة المختلفة حول العالم، وفي الدول ذات مستويات الدخل المختلفة. ومع ذلك، يعتقد مشروع شراكة الموازنة الدولي بأنهما لا تذهبان إلى الحد الكافي لضمان أن تكون عملية وضع الموازنات مستجيبة وموثوقة. لهذا، يتضمن مشروع شراكة الموازنة الدولي وثيقة موازنة رئيسية ثامنة، والتي ينبغي للحكومات أن تنشرها: موازنة المواطنين – وهي نسخة مبسطة من الموازنة، تهدف إلى زيادة الفهم الجماهيري والعام لخطط الحكومة الخاصة بالضرائب والمصاريف. وتغطي استبانة الموازنة المفتوحة أيضاً مواضيع إضافية تهم المجتمع المدني، منها عناصر تتعلق بالرقابة التشريعية، مثل إذا ما كان المجلس التشريعي يعقد جلسات استماع عامة حول الموازنة، وتبحث في دور مكتب التدقيق والرقابة الوطنية المستقلة في الدولة، والتي تعرف أيضاً بهيئة التدقيق والرقابة العليا.

مؤشر الموازنة المفتوحة

يخصص مؤشر الموازنة المفتوحة علامة لكل دولة، تعتمد على معدل الإجابات عن 91 سؤالاً تتعلق بمدى توفر المعلومات للجمهور، والتي تضمها استبانة الموازنة المفتوحة. وتعكس هذه العلامة كمية معلومات الموازنة المتوفرة للجمهور في ثمانية وثائق موازنة رئيسية. وبشكل خاص، يعد التوفر الجماهيري ومدى شمولية مشروع موازنة الهيئة التنفيذية محددًا رئيسياً لعلامة الدولة في مؤشر الموازنة المفتوحة، كما يتضح من حقيقة أن 58 من أصل 91 سؤالاً المستخدمة لتحديد علامة الدولة في مؤشر الموازنة المفتوحة تتصل بمشروع موازنة السلطة التنفيذية.

تتطلب معظم الأسئلة في استبانة الموازنة المفتوحة من الباحث أن يختار من بين خمس إجابات. وتصف الإجابات "أ" أو "ب" موقفاً أو حالة تمثل ممارسة جيدة بشأن موضوع السؤال، وتعتبر الإجابات "ج" أو "د" عن ممارسات تعتبر ضعيفة. تعني الإجابة "أ" الوفاء بمعيار محدد بشكل تام، في حين تعني الإجابة "د" أن

المعيار المعني لم الوفاء به على الإطلاق. أما الإجابة الخامسة فهي "هـ" وتعني: غير ذي صلة. وقد طلب إلى الباحثين أن يوفروا دليلاً على إجاباتهم، وأن يدعموا استنتاجاتهم بالتعليقات، حيث يكون ذلك مناسباً. لهدف وضع مجاميع للإجابات، أعطيت الإجابة "أ" الدرجة 100 %، و67 % للإجابة "ب"، و33% لـ "ج"، وصفر لـ "د". أما الإجابة "هـ" فتعني عدم احتساب الإجابة في المجموع. لبعض الأسئلة ثلاث إجابات محتملة: "أ"، "ب" أو "ج" (ليست ذات صلة). وفي هذه الأسئلة، أعطيت الإجابة "أ" الدرجة 100 %، وصفر لـ "ب". أما الإجابة "ج" فتعني عدم احتساب الإجابة في المجموع.

الأسئلة المستخدمة في مؤشر الموازنة المفتوحة

الأسئلة المستخدمة في مؤشر الموازنة المفتوحة	مشروع موازنة السلطة التنفيذية
الأسئلة 1-55، 66-68	موازنة المواطنين
الأسئلة 61	بيان ما قبل الموازنة
الأسئلة 71، 72، 73	تقارير خلال السنة
الأسئلة 82، 83، 85-90	مراجعة نصف السنة
الأسئلة 92-95	تقرير نهاية السنة
الأسئلة 101-110	تقرير التدقيق والرقابة المالية
الأسئلة 111-113، 115، 121-123	

تقييم المجالس التشريعية وهيئات التدقيق والرقابة العليا

من أجل تقييم الكيفية التي يمكن بها للمجلس التشريعي وهيئة الرقابة العليا أن تساهم في تقرير شفافية الموازنة والصدقية في دولة ما، ركزنا على 22 سؤالاً تعكس قدرة هذه المؤسسات على توفير الرقابة الفعالة. وبغية تشكيل تقييم كلي لقوة هذه المؤسسات، قمنا باحتساب معدل الإجابات عن الأسئلة ذات العلاقة من أجل وضع علامة "قوة" لكل مؤسسة. وينبغي استخدام مقاييس القوة المؤسسية كمؤشرات ضمنية فحسب، ولا تتسم مجموعة بيانات الأسئلة التي تخص المجلس التشريعي وهيئة الرقابة العليا بالشمولية مثل البيانات التي تخص قياس مدى وصول الجمهور للمعلومات.

الأسئلة المستخدمة في تقييم المجالس التشريعية وهيئات التدقيق والرقابة العليا

المجالس التشريعية	الأسئلة 69، 74-81، 96، 98، 100
هيئات التدقيق والرقابة العليا	الأسئلة 111، 114، 116-123

عملية البحث

عمل مشروع شراكة الموازنة الدولي مع شركاء من 85 دولة خلال العامين الماضيين في استخدام استبانة الموازنة المفتوحة لجمع البيانات لمسح سنة 2008. وقد تم اختيار الـ 85 دولة المشمولة في الدراسة بهدف خلق عينة متوازنة من جميع المناطق الجغرافية العالمية، ومتضمنة جميع مستويات الدخل. تم تطبيق أداة المسح الآن في جولتين منفصلتين من البحث، تغطي كل منهما فترة سنتين. وكانت قد سبقت جولة بحث 2008 جولة سابقة أجريت عام 2006 مع شركاء من 59 دولة. وقد جمع مشروع شراكة الموازنة الدولي ومنظمات شريكة، وقاموا بتحليل بيانات من عامي 2005 و2006 لإعداد أول نسخة منشورة

من مؤشر الموازنة المفتوحة في تشرين الأول 2006. وينيوي مشروع شراكة الموازنة الدولي القيام بجولتين إضافيتين من البحث على الأقل، بحيث يتوقع أن تنشر النتائج في 2010 و2012 للسماح بعقد مقارنات لنوعية الأداء مع مرور الزمن.

يعمل جميع الباحثين المسؤولين عن إنجاز مؤشر الموازنة المفتوحة خلال جولتي البحث لعامي 2006 و2008 في مؤسسات أكاديمية مستقلة أو في منظمات المجتمع المدني. وتتباين مهمات ومجالات الاهتمام لمجموعات البحث بشكل كبير، لكنها تشترك في الاهتمام بتعزيز الوصول إلى المعلومات خلال كل كافة مراحل عملية الموازنة الأربعة، وفي تقوية دور وقوة المجلس التشريعي، وفي تحسين أداء هيئة التدقيق والمراقبة العليا. وهي في معظمها مجموعات ذات اهتمام وتركيز كبيرين على قضايا الموازنة، وتستخدم الكثير منها باحثين خبراء منخرطين في قضايا الموازنة باستمرار.

كان باحث واحد أو مجموعة من الباحثين في منظمة من كل واحدة من الدول مسؤلاً عن تسليم استبانة واحدة منجزة عن تلك الدولة. وبهذا، تعتمد النتائج المقدمة لكل دولة على استبانة واحدة ناجزة.

من أجل جولة 2008 من البحث، بدأ الباحثون بجمع البيانات في شهر حزيران-يونيو 2007، واستكمولاً ملء الاستبانات بحلول شهر أيلول-سبتمبر عام 2007. وهكذا، لم تؤخذ أي أحداث أو تطورات حدثت بعد 28 أيلول 2007 بعين الاعتبار في ملء الاستبانات. وقد طلب إلى الباحثين توفير دليل على إجاباتهم، مثل تضمين اقتباسات من وثائق الموازنة، أو قوانين الدولة، أو إجراء مقابلات مع مسؤولي الحكومة، أو مشرعين أو آخرين من ذوي الخبرة في عملية الموازنة.

حالما تم ملء الاستبانات، قام كادر مشروع شراكة الموازنة الدولي بتحليل كل استبانة. وقد أمضوا في معظم الحالات ثلاثة إلى ستة أشهر في إجراء مناقشات مع الباحثين لمراجعة الاستبانات. ركز تحليل مشروع شراكة الموازنة الدولي على ضمان الإجابة عن الأسئلة بطريقة متساوقة داخلياً، بالإضافة إلى كونها متساوقة في جميع الدول. وقد تم التحقق من الإجابات أيضاً من خلال مقارنتها بالمعلومات المتوفرة للجمهور، وقد تضمن ذلك وثائق الموازنة التي وفرتها الدول على الإنترنت، والبيانات التي جمعها "مركز بنك المعلومات" (وهو مركز غير ربحي موجود في واشنطن، ويعمل في مراقبة نشاطات المؤسسات المالية الدولية)، وتقارير عن اتباع المعايير والقوانين الصادرة من صندوق النقد الدولي والتي تغطي الشفافية المالية، وتقارير صندوق النقد الدولي، المادة الرابعة، ووثائق ومواد نشرها البنك الدولي، ومنها "مراجعات المصاريف العامة"، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي قاعدة بيانات حول ممارسات الموازنة تابعة للبنك الدولي.

زود مشروع شراكة الموازنة الدولي الباحثين بدليل استبانة الموازنة المفتوحة المتوفر على الموقع الإلكتروني www.openbudgetindex.org. ويوضح الدليل بشكل عام أسلوب البحث الذي يجب استخدامه في ملء الاستبانة، ويعرف الباحثين بالممارسات الرشيدة والمفاهيم المعترف بها دولياً والتي تتعلق بشفافية الموازنة وإدارة المصاريف العامة. كما وفر الدليل أيضاً شروحات مفصلة عن كيفية الاختيار ما بين الإجابات الممكنة والفرضيات التي يجب استخدامها في الإجابة عن كل سؤال.

وحالما قام طاقم مشروع شراكة الموازنة الدولي بمراجعة الاستبانات المسودة، تم تسليمها إلى محكمين خارجيين لم يتم كشف هويتيهما للباحثين، وقد طلب من المحكمين الخارجيين أن يكونوا مستقلين عن الحكومة ومنظمة البحث التي ينتمي لها البحث. كان جميع المحكمين الخارجيين أفراداً ذوي معرفة عملية بارزة بالدولة التي تمت مراجعتها وبنظام موازنتها. تم تحديدهم بالبحث في بكتب المراجع، والعلاقات المختصة، والإنترنت، وسجلات مؤتمرات مشروع شراكة الموازنة الدولي الماضية. يمكن الاطلاع على تعليقات المحكمين الخارجيين بالكامل في النسخة المنشورة من الاستبانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني www.openbudgetindex.org.

تم إجراء تعديل هام على عملية البحث لعام 2008، حيث تمت دعوة حكومات الدول التي تم مسحها لتقديم تعليقاتها في النسخة المنشورة من الاستبانة، وتم اتخاذ قرار دعوة الحكومات للمشاركة بناء على طلب منظمة

البحث المسؤولة عن إنجاز الاستبانة. وقد أحجم ما مجموعه 12 من منظمات البحث عن دعوة الحكومة للمشاركة قبل النشر، معللة ذلك إما بضيق الوقت أو بمخاوف من إمكانية ممارسة ضغوط عليها لتغيير النتائج. قام مشروع شراكة الموازنة الدولي بالاتصال بالمسؤولين الحكوميين ودعوتهم في 61 دولة لتقديم تعليقات على مسودة الاستبانة. وقد اتصل كادر مشروع شراكة الموازنة الدولي بكل حكومة من خلال توجيه دعوات خطية متكررة، في معظم الحالات في خمس أو ست مناسبات، لضمان معرفة كل حكومة بوجود فرصة للتعليق. ومن بين الحكومات الإحدى والستين التي تمت دعوتها، قامت خمسة دول فقط بتقديم تعليقات لتضمينها في الاستبانة. ويمكن الاضطلاع على هذه التعليقات بالكامل في استبانة كل من السلفادور، وغواتيمالا، والنرويج، وجنوب إفريقيا، والسويد على الموقع الإلكتروني www.openbudgetindex.org. قام كادر مشروع شراكة الموازنة الدولي بمراجعة تعليقات الخبراء المخولين لضمان انسجام تعقيباتهم مع منهجية الدراسة كما هو مبين بشكل عام في دليل استبانة الموازنة المفتوحة. وتم حذف تعليقات أي مراجع مخول في حال كانت غير منسجمة مع الدليل، وتم بعد ذلك تقاسم التعليقات الباقية مع الباحثين. وقد أجاب الباحثون على تعقيبات المراجعين المخولين والحكومات، إذا كانت ذات صلة، وقد دقق محررو مشروع شراكة الموازنة الدولي أي إجابات متعارضة لضمان تساوق الفرضيات في جميع الدول فيما يخص اختيار الإجابات.

تعريف المعلومات "المتوفرة للجمهور"

يقيم مؤشر الموازنة المفتوحة مدى وشمولية معلومات الموازنة المتوفرة للجمهور، وقد قمنا بتعريف المعلومات "المتوفرة للجمهور" بأنها تلك المعلومات التي قد يحصل عليها أي فرد وجميع أفراد الجمهور من خلال تقديم طلب إلى السلطة العامة التي تصدر الوثيقة. وبهذا، يشمل هذا التعريف المعلومات التي تتوفر من خلال إجراءات محددة جيداً، والتي تضمن النشر المتزامن للوثائق العامة لجميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى المعلومات أو الوثائق التي تتوفر عند الطلب فقط.

قامت بعض الدول المشمولة بالدراسة بالتعريف بوضوح بإجراءات ضمان النشر المتزامن للوثائق العامة إلى جميع الأطراف المهتمة. وتعتبر بعض الدول تضمين إجراءات واضحة في القانون حول نشر وثائق الموازنة، بالإضافة إلى احترام تلك الإجراءات عملياً، أمراً مهماً للمحافظة على مكانة دولية مرموقة في مجال الإدارة المالية السليمة. وتبنى العديد من الدول النامية المهتمة بالتمتع بالوصول، أو الحصول على معاملة حسنة في الأسواق الرأسمالية الدولية مثل هذه الإجراءات من تلقاء نفسها، أو باعتبارها مشاركة في مبادرات مثل مبادرة نظام نشر البيانات العامة التابعة لصندوق النقد الدولي.

ومع ذلك، لم تكن لدى العديد من الدول المشمولة بالدراسة مواد قانونية جاهزة حول نشر معلومات الموازنة، أو أنها لم تكن تنقيد بتلك المواد عملياً في حال وجودها. في هذه الدول، تكون المعلومات متوفرة فقط عند الطلب. وقد أجاب الباحثون في هذه الدول عن بعض الأسئلة اعتماداً على المعلومات المتاحة للجمهور فحسب. وفي بعض الحالات، قامت المجموعات بزيارات مفاجئة في الموقع بنفسها، أو طلبت إلى أعضاء في مجموعات مجتمع مدني أخرى، أو صحفيين أو آخرين أن يطلبوا وثائق الموازنة بغية اختبار مدى توفرها للجمهور. وقام الباحثون في حالات أخرى بإجراء مسح للمجتمع المدني ومستخدمين آخرين لمعلومات الموازنة بغية التحقق من مدى توفر وثيقة معينة.

كان ذلك ضرورياً لأن هناك معلومات موازنة كبيرة كانت تنتج في بعض الدول، ولكن دون أن يطلع عليها الجمهور مطلقاً، أو يتخذ بعض المسؤولين الحكوميين بشأنها قرارات عشوائية تتصل بالأفراد الذين يرغبون بإطلاعهم على المعلومات. وفي تلك الحالات التي تتوفر فيها المعلومات عند الطلب فقط، وفي حال وجود حالات يطلب فيها الفرد الوثيقة، لكنها حُجبت عنه/ أو عنها، كانت الوثيقة تعتبر غير متاحة للجمهور لأغراض الدراسة.

يتضمن تعريف المعلومات "المتوفرة للجمهور" المستخدم في الدراسة أن الأسلوب الذي تختاره الدولة لتوزيع وثائقها لا يؤثر على أدائها في مؤشر الموازنة المفتوحة. وبالتحديد، وسواء اختارت الحكومة نشر وثائقها على الإنترنت أم لا، فإن ذلك لم يؤثر على علامتها في مؤشر الموازنة المفتوحة، كما لا تعاقب الدول التي تنشر الوثائق حصرياً عن طريق توزيع نسخ مطبوعة. ومع ذلك، لا تجمع الاستبانة البيانات الواردة في الجداول التي تظهر في القسم الأول من الدراسة (والتي لا تستخدم في حساب مؤشر الموازنة المفتوحة) لاكتشاف التوجه المتزايد لتوفير المعلومات على الإنترنت.

اختبارات أخرى لقوة البيانات

بالإضافة إلى عملية المراجعة الشاملة، نفذ مشروع شراكة الموازنة الدولي أيضاً اختبارين إضافيين لتدقيق موثوقية وقوة البيانات. أولاً، تمت مقارنة نتائج المسح مع نتائج مؤشرات أخرى لقياس الحكم والشفافية بغية التأكد من نوعية أداء المسح كمؤشر عام على وضع الحكم في دولة ما.

كشفت نتائج المسح عن توافق قوي وإيجابي مع مؤشر البنك الدولي لنوعية الحكم في العالم حول الرأي والصدقية (0.737)، ومؤشر التكامل العالمي الذي أنتجته مؤسسة "غلوبال إنترغيتي" (0.681)، و"مؤشر الحرية" الذي أنتجته مؤسسة "فريدوم هاوز" (0.691). وتشير هذه النتائج الإيجابية إلى أن مؤشر الموازنة المفتوحة يشكل مقياساً جيداً نسبياً لمقاييس أوسع للحكم ونوعية المؤسسات في الدول التي غطاها المسح. قام مشروع شراكة الموازنة الدولي أيضاً بوضع "علامة إجماع"، وهي مقياس لإيجاد درجة الاختلاف بين الباحث والمراجعين المخولين الاثنين المسؤولين عن إكمال الاستبانة في كل دولة، وتظهر درجات مقياس الإجماع المذكور في الجدول أدناه.

كان القصد من إجراء مسح الموازنة المفتوحة إثارة نقاش عام حول شفافية الموازنة، والمشاركة العامة في مناقشات الموازنة، ودرجة صدقية وموثوقية مؤسسات الموازنة. وهكذا، فإن عملية البحث تؤدي وبشكل متكرر إلى إثارة نقاش بين الخبراء في الدولة من المسؤولين عن إنجاز ومراجعة الاستبانة حول عناوين هامة في مجال الإدارة المالية. ويحاول مشروع شراكة الموازنة الدولي أن يسجل هذا النقاش من خلال "علامة الإجماع" وينشر الحوارات الدائرة بين الباحثين والمراجعين المخولين ضمن كل استبانة، والتي أفضت إلى اختيار إجابة نهائية لكل سؤال من أسئلة المسح (وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني www.openbudgetindex.org).

تمثل الدول التي حصلت على "علامات إجماع" عالية درجة كبيرة من التوافق بين الباحثين وبين المراجعين المخولين حول اختيار الإجابات، في حين مثلت الدول التي حصلت على علامات منخفضة درجة أقل من التوافق بين الباحث وبين المراجعين المخولين. وكما يتضح من الجدول، فقد كانت هناك درجة عالية جداً من التوافق بين الباحثين وبين المراجعين المخولية في الغالبية العظمى من الدول التي غطاها المسح.

<p>مشروع شراكة الموازنة الدولي مؤشر الموازنة المفتوحة للعام 2008 مقياس الإجماع درجة التوافق بين نتائج الباحث والمراجعين المخولين</p>	
الدولة	النسبة المئوية
غينيا الاستوائية	100
السودان	100
تشاد	99
ليبيريا	99
بوتسوانا	98
أوغندا	98
كوستاريكا	97
السعودية	97
النرويج	97
الكونغو	96
ألمانيا	96
البرازيل	96
الأرجنتين	96
فرنسا	96
جمهورية قرغيزيا	96
رومانيا	96
نيوزيلندا	96
نيبال	96
فنزويلا	95
جمهورية التشيك	95
بولندا	95
كولومبيا	95
ماليزيا	94
بنغلادش	94
كازاخستان	94
الولايات المتحدة	94
نيجيريا	94

93	أنغولا
93	السويد
93	فيتنام
92	أوكرانيا
92	غواتيمالا
92	جنوب إفريقيا
91	بلغاريا
91	سلوفينيا
91	المملكة المتحدة
90	مصر
90	الهند
90	صربيا
89	الأردن
89	ناميبيا
89	كمبوديا
88	بابوا غينيا الجديدة
88	سيريلانكا
88	زامبيا
87	الباكستان
87	تايلاندا
86	منغوليا
86	المغرب
85	النيجر
83	كينيا
83	السلفادور
83	الجزائر
82	بوليفيا
82	ساو تومي
81	أندونيسيا
81	البيرو
81	المكسيك
80	كرواتيا
80	الصين
80	الإكوادور

80	اليمن
80	مالاوي
79	الفلبين
79	بور كينا فاسو
79	نيكاراغوا
78	تنزانيا
77	أذربيجان
76	روسيا
74	ترينداد وتوباغو
74	تركيا
74	مقدونيا
71	لبنان
71	جورجيا
71	الهندوراس
71	جمهورية الدومنيكان
68	أفغانستان
66	راوندا
63	غانا
61	الكاميرون
59	فيجي
50	السنغال